

قانون رقم ١٦٠ لسنة ٢٠١٨

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤

بإعادة تنظيم الرقابة الإدارية

وتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي

ال الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥

وتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٧

بتحديد المعاملة المالية لرئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء

وأعضاء الحكومة والمحافظين ونوابهم

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

تضاف فقرةأخيرة للمادة (٦٤) من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بإعادة تنظيم

الرقابة الإدارية ، نصها الآتي :

وتحدد عناصر الأجر التي تدخل في حساب معاش الأجر المتغير ، والتعويض التقاعدي ،
والحد الأقصى لمجموع تلك العناصر بقرار من رئيس الجمهورية .

(المادة الثانية)

يُستبدل بنص المادة (٣١) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ،

النص الآتي :

يسوى معاش كل من يشغل فعلياً منصب رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء
ونوابه وزراء ومحافظين ونوابهم بواقع جزء من عشرة أجزاء من أجر التسوية

عن كل سنة خدمة قضيت في المنصب، وذلك بمراعاة الآتي :

١ - يقصد بأجر التسوية آخر مكافأة لرئيس مجلس النواب أو آخر راتب بالنسبة
لباقي الفئات وما لا يجاوز صافي الحد الأقصى للأجور في تاريخ انتهائه شغل المنصب .

- ٢ - يكون الحد الأقصى للمعاش بواقع (٨٠٪) من أجر التسوية المشار إليه بالبند السابق .
- ٣ - إذا قل المعاش عن (٢٥٪) من أجر التسوية المشار إليه في البند (١) من هذه المادة رُفع إلى هذا القدر ، وإذا انتهت شغل المنصب بسبب الوفاة أو الإصابة أو العجز الكلى الإصابي فيكون المعاش بواقع (٨٠٪) من أجر التسوية المشار إليه في البند (١) من هذه المادة .

٤ - يُجبر كسر الشهر إلى شهر في حساب المدد المشار إليها .

وفي حالة تكرار الانتفاع بأحكام هذه المادة يكون الجمع بين المعاشات المستحقة وفقاً لأحكامها بما لا يجاوز الحد الأقصى للمعاش المشار إليه بالبند (٢) من الفقرة السابقة . وتحمّل الخزانة العامة بالمعاش المستحق وفقاً لهذه المادة من هذا القانون .

ولا يستفيد من أحكام هذه المادة من صدر ضده حكم نهائى في جنائية أو حكم عليه في إحدى جرائم الإرهاب أو في إحدى الجرائم المضرة بأمن الدولة .

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تزيد المعاشات والزيادات التي تُستحق عليها ، والتي تتحمّلها الخزانة العامة ، والمستحقة وفقاً لهذا القانون أو أي قانون آخر ، عن صافي الحد الأقصى للأجور المشار إليه بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٧ بتحديد المعاملة المالية لرئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء وأعضاء الحكومة والمحافظين ونوابهم .

ويُلغى كل حكم يخالف أحكام هذه المادة ، ويصدر قرار من وزير التأمينات بالقواعد المنظمة لتنفيذ أحكام هذه المادة .

(المادة الثالثة)

تلغى المادتان (الرابعة مكرراً ، والخامسة مكرراً) من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٧ بتحديد المعاملة المالية لرئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء وأعضاء الحكومة والمحافظين ونوابهم .

(المادة الرابعة)

يُلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

(المادة الخامسة)

يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ،
ويُعمل بأحكام المادتين (الثانية والثالثة) اعتباراً من ٢٤/٤/٢٠١٨
يُبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ ذى القعده سنة ١٤٣٩ هـ

(الموافق ٢٥ يوليه سنة ٢٠١٨ م) .

عبد الفتاح السيسى